توجهات السياسة النقدية والمالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)

Trends in Algeria's Monetary and Fiscal Policy in the light of Oil Price Fluctuations (2000-2020)

مغني ناصر*[1]، طلال زغبة[2]

[1] جامعة المسيلة، مخبر SPEA، الجزائر، nacer.maghni@univ-msila.dz

[2] جامعة المسيلة، مخبر SPEA، الجزائر، talal.zeghba@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/29 تاريخ القبول: 2024/11/02 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح اتجاهات إدارة الجزائر لسياستها النقدية والمالية في ظل تقلبات أسعار النفط، من خلال تحليل وتقييم عمل السياستين في حالة تحسن أسعار النفط للفترة (2000-2014)، وفي حالة تدهور أسعار النفط للفترة (2015-2020)، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تتبع سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية حذرة في حالة تحسن أسعار النفط، بينما تتجه إلى السياسة المالية الانكماشية والنقدية التحفيزية في حالة تدهور أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، سياسة نقدية، أسعار النفط.

تصنيفات JEL : E62، E52، O23 .

Abstract:

This study aims to elucidate Algeria's approach to managing its monetary and fiscal policies amid oil price fluctuations by analyzing and evaluating the performance of both policies. The analysis covers periods of improved oil prices (2000-2014) and periods of declining oil prices (2015-2020).

The study concludes that Algeria adopts an expansionary fiscal policy and a cautious monetary policy during times of high oil prices, whereas it shifts to a contractionary fiscal policy alongside a stimulative monetary policy when oil prices deteriorate.

Keywords: Fiscal policy, monetary policy, macroeconomic policy, oil prices.

Jel Classification Codes : E62, E52, O23.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر السياستان النقدية والمالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي حظيت ولا تزال باهتمام المفكرين الاقتصاديين وصانعي السياسات في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تنبع من خلال إمكانية استخدام أدواتهما للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه، ولعلاج الازمات والصدمات الاقتصادية.

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في إنتاج وتصدير النفط، فهو يعتبر موردًا استراتيجيًا للبلاد ويشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الكبيرة المتأتية من صادرات هذا المورد الطبيعي، فهي تتمتع باحتياطيات كبيرة ما يجعلها من الدول المهمة في سوق النفط العالمية.

واعتبارا لذلك تعد تقلبات أسعار النفط تحديا كبيرا للسياسات النقدية والمالية، حيث تستدعي هذه التقلبات استجابات سريعة وفعالة في السياسات النقدية والمالية للتعامل مع تلك التقلبات وتقليل تأثيرها على الاقتصاد.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت تقلبات أسعار النقط في توجهات السياستان النقدية والمالية في الجز ائر خلال الفترة 2000-2020؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل ارتفاع أسعار النفط (2000-2014)؟
- ماهي توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تدهور أسعار النقط (2015-2020)؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واسئلتها الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- تتأثر توجهات السياسة النقدية والمالية في الجزائر لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- تنتهج الجزائر سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية حذرة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط؛
- تتبع الجزائر سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية تحفيزية خلال فترة انخفاض أسعار النفط.

3.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي في الفترة التي تمتد من 2000 الى 2014.
- إبراز توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي في الفترة التي تمتد من 2015الى2020.

4.1. منهجية الدراسة:

انطلاقا من أهداف الدراسة المراد الوصول إليها والمتمثلة أساسا في توضيح أثر تقلبات أسعار النقط على توجهات السياستان النقدية والمالية للجزائر خلال الفترة 2000-2020، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتناسب مع طبيعة البحث.

وللإحاطة بموضوع الدراسة ارتأينا تقسيمة إلى محاورين كما يلي:

- **المحورالاول**: توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تحسن أسعار النفط (2000-2014).
- **المحورثاني**: توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تدهور أسعار النفط (2015-2020).

2. مراجعة الادبيات السابقة:

تقلبات اسعار النفط لها تأثير كبير على اقتصاديات الدول خصوصا الدول المصدرة للنفط، اذ ان اي ارتفاع او انخفاض في اسعار النفط من شأنه ان يسبب اختلاف كبير في البنية العامة لاقتصاديات هاته البلدان، فمع التقدم السريع للتصنيع العالمي، أدى تأثير تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الكلي إلى تحفيز عدد متزايد من العلماء والباحثين من اجل بحث التوجهات التي سلكتها الدول في ادارة السياستين النقدية والمالية لمواجهة اثار تقلبات اسعار النفط، ففي دراسة **(Filis & Chatziantoniou, 2014)** وفي محاولة للتحقيق من مدى استجابات السياسة المالية والنقدية لصدمات أسعار النفط، قام الباحثان بالتمييز بين البلدان المستوردة الصافية للنفط والبلدان المصدرة الصافية للنفط، حيث اشارة النتائج التي توصلا اليها إلى أن مستوى التضخم في كل من البلدان المصدرة الصافية للنفط والبلدان المستوردة الصافية للنفط يتأثر بشكل كبير بالابتكارات في أسعار النفط، وعلاوة على ذلك فقد وجدا أن استجابة أسعار الفائدة لصدمة أسعار النفط تعتمد بشكل كبير على نظام السياسة النقدية لكل بلد، كما سلك هذا الاتجاه **(Jiang & Cheng, 2021)** اللذين ربطا الركود الاقتصادي والصدمات المالية التي عرفتها الصين بتقلبات اسعار النفط،

والناجمة بشكل مباشر عن حرب أسعار النفط واندلاع وباء كوفيد-19، ومن خلال هذه الدراسة حاولا البحث بالتفصيل في كيفية استجابة مؤشر عدم اليقين في السياسة المالية (**FPU**) ومؤشر عدم اليقين في السياسة النقدية (**MPU**) في الصين لتقلبات أسعار النفط العالمية، وذلك من خلال متغيرات البيانات الشهرية لسعر نفط غرب تكساس ومؤشر عدم اليقين في السياسة المالية (**FPU**) ومؤشر عدم اليقين في السياسة النقدية (**MPU**) في الصين للفترة جانفي 2000 إلى اوت 2020، وكشفت نتائج دراستهما ان التقلبات في مؤشر عدم اليقين في السياسة المالية (**FPU**) ومؤشر عدم اليقين في السياسة النقدية (**MPU**) في الصين ستستجيب بشكل إيجابي لتقلبات أسعار النفط العالمية **WTI** ، وفي هذا السياق في محاولة تبني سياسات نقدية ومالية متنوعة لضبط التوزان بين الايرادات والنفقات جاءت دراسة **(Jin & Xiong, 2021)** باستخدام البيانات الخاصة بروسيا، تطوير وتقدير نموذج كينزي جديد للاقتصاد المفتوح الصغير المتحول وفقًا لنظرية ماركوف مع فرضية ان دخل النفط كمصدر للإيرادات الحكومية، واظهرت أن الارتباط بين أسعار الصرف وأسعار النفط في بعض البلدان المصدرة للنفط سلبي للغاية خلال فترات انخفاض أسعار النفط بشكل كبير ولكنه أضعف بكثير خلال فترات أخرى، وتفسير هذا الارتباط غير المتماثل المتغير بمرور الوقت، يرجع الى أن السياسة النقدية النشطة تعزل سعر الصرف عن تقلبات أسعار النفط، ولكن التغييرات المرنة بشأن انخفاض قيمة العملة والتضخم لدعم الدين الحكومي عند انخفاض أسعار النفط، تضع ضغوط على السياسة المالية في تلك البلدان، فبعد أربع سنوات من الاستقرار النسبي عند حوالي 105 دولارات للبرميل، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد منذ جوان 2014، حيث يعد هذا الانخفاض في الأسعار حدثاً كبيراً، لكنه ليس مسبوق، لأنه يشبه إلى حد كبير انهيار الأسعار في الفترة 1985-1986، وتشير دراسة **(John , Ayhan , Franziska , & Marc , 2015)** ان الانخفاض الأخير في أسعار النفط كان مدفوعاً بعدد من العوامل: التوسع المفاجئ في إنتاج النفط غير التقليدي، ضعف الطلب العالمي على النفط، التحول الكبير في سياسات الدول المصدرة للنفط أوبك؛ وتراجع بعض المخاطر الجيوسياسية وارتفاع قيمة الدولار الأميركي، واستندت دراسة **(Salih, 2023)** الى فرضية ان متغيرات السياسة النقدية والمالية الممثلة في متغير نسبة الايرادات العامة الى الناتج، نسبة النفقات العامة الى الناتج، سعر الصرف، ومعدل التضخم تتجاوب بشكل غير خطي لتقلبات اسعار النفط، ولقياس وتحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط وبعض متغيرات السياسات النقدية والمالية للعراق خلال الفترة (1990-2021)، استخدام منهج الانحدار الذاتي غير

الخطي ذو التأخر الموزع (NARDL)، وتوصل الى ان تقلبات اسعار النفط لها تأثير كبير على اقتصاديات الدول النفطية، اذ ان اكثر المتغيرات تأثرا بتقلبات اسعار النفط هو سعر الصرف واقلها تأثرا هي النفقات العامة. كما ان ارتفاع أسعار النفط يتسبب في زيادة الإنفاق العام في الأمد البعيد.

3. توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تحسن أسعار النفط (2000-2014):

مع مطلع الألفية الثالثة شهد الاقتصاد الجزائري تطورات جد مهمة، أهمها الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2000 وإلى غاية النصف الثاني من سنة 2014، ما انعكس إيجابا على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1.3. توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2014):

تتمثل اهم التوجهات فيمايلي:

1.1.3. تعديلات قانون النقد والقرض:

- **الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 والمتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر:** وهو أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومصرفية، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية، وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي (خباية، 2013).
- **الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:** جاء هذا الأمر عقب العديد من الفضائح المالية المتعلقة بإفلاس بعض البنوك الخاصة (مثل بنك الخليفة، البنك التجاري والصناعي)، ليعاد صياغة شبه كلية للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001 ليهدف هذا التعديل إلى (لطرش، 2015):
  - اعطاء استقلالية وصلاحيات كبيرة لبنك الجزائر وتمكينه من ممارستها؛
  - توفير ضمانات كافية لحماية للبنوك والمودعين؛
  - توسيع نطاق التشاور والتعاون بين بنك الجزائر والحكومة لتحقيق الاستقرار المالي.
- القانون رقم 03/04 الصادر في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، حيث أن البنوك تودع علاوة نسبية تقدر ب 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق ضمان الودائع المصرفية، وذلك بهدف تعويض المودعين في حالة عدم الحصول على الودائع.

- **الامر 09-03 الصادر في 26 ماي 2009، والمتعلق بالنقد والقرض:** لسد النقائص الموجودة في الأمر 03-11، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة.
- **الامر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:** جاء لتقوية الاستقرار المالي كمهمة أساسية لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة المخاطر، وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

2.1.3. تطور أهم أدوات السياسة النقدية:

مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، اتبعت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية حذرة تتماشى مع المحافظ على الاستقرار النقدي والمالي، حيث تم التركيز على أداتين رئيسيتين هما:

- **تطور معدل إعادة الخصم:**

الجدول الاتي يوضح التغير الحاصل في معدل إعادة الخصم.

الجدول 01: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	معدل إعادة الخصم (%)	السنة	معدل إعادة الخصم (%)	السنة	معدل إعادة الخصم (%)
2000	6	**2005**	4	**2010**	4
2001	6	**2006**	4	**2011**	4
2002	5.5	**2007**	4	**2012**	4
2003	4.5	**2008**	4	**2013**	4
2004	4	**2009**	4	**2014**	4

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2010-2014.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 تطور حسب مرحلتين مختلفتين:

- **المرحلة الأولى:** 2000 إلى 2004: انخفض معدل إعادة الخصم في الجزائر من 6% سنة 2000 إلى 4% سنة 2004، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعها بنك الجزائر، أي بهدف زيادة مقدرة البنوك على منح القروض.

- **المرحلة الثانية**: من 2005 إلى 2014: بقي معدل إعادة الخصم ثابتا في الجزائر عند مستوى 4% وهذا دليل على أن هناك استقرار في استخدام بنك الجزائر لهذه الأداة في السياسة النقدية على طول الفترة 2005-2014.

- **معدل الاحتياطي القانوني:**

الجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني الاجباري المحدد من طرف السلطات النقدية في الجزائر.

الجدول 02: تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

السنة	معدل الاحتياطي القانوني (%)	السنة	معدل الاحتياطي القانوني (%)	السنة	معدل الاحتياطي القانوني (%)
2000	2.5	2005	6.5	2010	9
2001	3	2006	6.5	2011	9
2002	4.25	2007	6.5	2012	11
2003	6.25	2008	8	2013	12
2004	6.5	2009	8	2014	12

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2010 – 2014.

نلاحظ من معطيات الجدول أن معدل الاحتياطي القانوني في تزايد مستمر حيث قدر ب 2.5% سنة 2000 ليصل إلى 6.5% سنة 2004، وحافظ على هذا المعدل إلى سنة 2007، بعدها تم رفعه بوتيرة أعلى حيث انتقل من 8% سنة 2008 إلى 12% سنة 2014، ويرجع السبب وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الاجباري، باعتباره الية فعالة توفر حماية للبنوك والمصارف ضد المخاطر المحتملة، ويعمل كحاجز واقي للنظام المالي في حالة حدوث أزمات اقتصادية.

تجدر الإشارة (جمام و جديات ، 2014) إلى أن هذه الفترة تميزت بفائض في السيولة في السوق النقدية، ولذلك فإن بنك الجزائر استحدث آلية جديدة تسمى " آلية استرجاع السيولة" وفق التعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتعلقة بآلية استرجاع السيولة لسبعة أيام، ثم تم ادخال أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر في أوت 2005.

3.1.3. تطور متغيرات الكتلة النقدية (المجمع النقدي M2)، ومقابلات الكتلة النقدية:

كان لتنفيذ العديد من القرارات الهامة في مجال السياسة النقدية، تأثير كبير على النظام المصرفي في الجزائر، حيث تم تعزيز الإشراف على القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على الاستجابة

للتحديات الاقتصادية، كما شهدت البنوك تطوراً ملموساً في أنظمتها وعملياتها، والجدول الاتي يعطي لمحة عن تطور الكتلة النقدية ومتغيراتها الاخرى خلال القترة 2000-2014.

الجدول 03: تطور المجمع النقدي M2 ومقابلاتها خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة (مليار دينار جزائري).

السنوات	الكتلة النقدية	مقابلات الكتلة النقدية			أسعار النفط
	المجمع النقدي M2	صافي الأصول الخارجية	قروض للاقتصاد	قروض للدولة	$/برميل
2000	2022.5	775.9	993.7	677.5	27.6
2001	2473.5	1310.7	1078.4	569.7	23.12
2002	2901.5	1755.7	1266.8	578.7	24.36
2003	3354.4	2342.6	1380.2	423.4	28.10
2004	3738.0	3119.2	1535.0	20.6-	36
2005	4157.6	4179.7	1779.8	933.2-	50.64
2006	4933.7	5515.0	1905.4	-1304.1	61.08
2007	5994.6	7415.5	2205.2	-2193.1	69.10
2008	6955.9	10246.9	2615.5	-3627.3	94.45
2009	7173.1	10885.7	3086.5	-3488.9	61.06
2010	8280.7	11996.5	3268.1	-3392.9	77.45
2011	9929.2	13922.4	3726.5	-3406.6	107.5
2012	11013.3	14939.9	4298.4	-3343.4	109.5
2013	11941.5	15225.2	5156.3	-3235.4	105.9
2014	13686.7	15734.5	6504.6	-1992.3	96.20

المصدر: تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2003، 2008، 2012، 2014.

تبرز العلاقة الطردية بين أسعار النفط ونمو الكتلة النقدية من خلال المجمع النقدي **M2**، حيث انتقل سعر البرميل من 27.6$ سنة 2000 إلى 96.20$ للبرميل سنة 2014، قابله انتقال الكتلة النقدية من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 13686.7 مليار دج سنة 2014.

كما نلاحظ العلاقة الطردية بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد، حيث سجلت أسعار النفط تحسن مستمر على طول الفترة 2000-2014، قابله تحسن مستمر في صافي الأصول الخارجية، وتزايد مستمر في مقدار القروض المقدمة للاقتصاد.

أما القروض المقدمة للدولة، فقد تراجع الاعتماد عليها حيث انتقلت من 677.5 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، مما انعكس بالإيجاب على الخزينة العمومية، الامر الذي أدى إلى تحول هذه الاخيرة من مدينة إلى الجهاز المصرفي إلى دائنة له، وهو ما تعكسه القيم السالبة، بانتقالها من (20.6-) مليار دج سنة 2004 إلى (1992.3-) مليار دج سنة2014.

2.3. توجهات السياسة المالية خلال الفترة (2000-2014):

يمكن تقديم وتحليل تطور أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور أسعار النفط، الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة 2000-2014

الوحدة مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام $/برميل	27.6	23.12	24.36	28.10	36
الإيرادات الإجمالية منها: الجباية البترولية	1578.16 1173.24	1505.53 0956.39	1603.18 0942.90	1974.46 1284.97	2229.89 1485.69
النفقات العامة	1178.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام $/برميل	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
الإيرادات الإجمالية منها: الجباية البترولية	3082.83 2267.84	3639.92 2714.00	3687.90 2711.85	2902.45 1715.40	3275.36 1927.00
النفقات العامة	2052	2428.5	3108.5	4191	4246.3
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام $/برميل	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20

الإيرادات الإجمالية	3074.64	3403.10	3469.1	4099.9	4199.5
منها: الجباية البترولية	1501.70	1529.40	1519.00	1615.90	1577.70
النفقات العامة	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6980.2

Source: Banque d'Algérie, Rapport annuel (2000-2014) , Ministre des Finances 2015.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

- **بالنسبة لأسعار النفط**: التحسن المستمر لأسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 والذي انتقل من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 96.20 دولار للبرميل سنة 2014 مع تسجيل 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 كأدنى سعر، و109.5 دولار للبرميل سنة 2012 كأعلى سعر خلال هذه الفترة، ويعود ذلك الى عدة عوامل مؤثرة اهمها تزايد الطلب على النفط ومشتقاته وتقلص العرض.
- **بالنسبة للإيرادات الإجمالية ومساهمة الجباية البترولية**: أن هناك زيادة في قيمة الإيرادات العامة من سنة لأخرى حيث انتقلت من 1578.16 مليار دج سنة 2000 إلى 4199.5 مليار دج سنة 2014 مع تسجيل انخفاض في قيمة الإيرادات العامة سنة 2008 والتي بلغت 2902.45 مليار دج مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت فيها الإيرادات الإجمالية 3687.90 مليار دج، والسبب في ذلك يعود إلى تقليص الحكومة لإيراداتها العامة الموجهة لتغطية الأنفاق العام بسبب مخاوف الأزمة المالية العالمية (2008).

كما يتضح من خلال بيانات الجدول أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الإجمالية مرتفعة، إذ تساهم بنسبة تتراوح ما بين 49.73% و64.01% على الرغم من أن حصيلتها غير مستقرة وتخضع لتقلبات أسعار النفط، وتبعا لذلك تقرر إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 لامتصاص الفوائض المالية في حالة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، لتصبح موارده كاحتياط تستعمله الحكومة في تمويل العجز في الميزانية أو لمواجهة ظاهرة تزايد النفقات العامة، في حالة تدهور أسعار النفط وانخفاض حصيلة الجباية البترولية.

- **بالنسبة للنفقات العامة**: عرفت الفترة 2000 – 2014 تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة أساسا على التوسع في الانفاق الحكومي، مما أدى إلى حدوث زيادة معتبرة في مستوى الانفاق العام والذي انتقل من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 6980.2 مليار دج سنة 2014،

مع تسجيل مقدار قدره 7058.1 مليار دج للنفقات العامة سنة 2012 كحد أعلى وهو الذي يقابل الحد الأعلى لسعر البرميل (109.5$/برميل) خلال هذه الفترة.

4. توجهات السياستين النقدية والمالية للجزائر في ظل تدهور أسعار النفط (2015-2020):

منذ منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط تدهورا وتذبذبا محلوضا، بدأت أثاره تظهر بداية من سنة 2015، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية في الجزائر الى ادخال تعديلات وأدوات جديدة للسياستين النقدية والمالية تتماشى مع هذه الأوضاع.

1.4. توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (2015-2020):

يعتبر قانون النقد والقرض الإطار القانوني الذي تعمل بداخله السياسة النقدية، كما تبرز توجهات السياسة النقدية من خلال تطور أدواتها النقدية.

1.1.4. تعديلات قانون النقد والقرض:

جاء القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 بتعديلات مهمة في مجال قانون النقد والقرض، بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات إثر الأزمة النفطية 2014، وقد تم إجراء هذا التعديل الهام بهدف تعزيز أنظمة النقد والقرض في البلاد، فبموجب هذا التعديل تم تحديث اللوائح والإرشادات المتعلقة بالنظام المصرفي وتعزيز إطار الرقابة على مؤسسات القرض والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في البلاد، وبغية التخفيف من أعباء صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف الأجنبي، تم التفكير في إيجاد بدائل تشريعية، وذلك من خلال السماح لبنك الجزائر وفق آلية معينة ولمدة 05 سنوات من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية وهو ما يطلق عليه "التمويل غير التقليدي".

وتهدف هذه السياسة إلى تحفيز التمويل بطرق غير تقليدية والوصول إلى مصادر تمويل جديدة تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وهو ما تضمنته المادة 45 مكرر في القانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، وبحسب ما جاء به نص القانوني فان سياسة التمويل غير التقليدي قائمة على مجموعة من القواعد المحددة في النص القانوني والمتمثلة في:

- هي سياسة استثنائية منتهجة لظروف اقتصادية مدتها 5 سنوات.
- قيام بنك الجزائر بشراء السندات الحكومية بطريقة مباشرة دون اللجواء الى سوق ما بين البنوك.

- تسقيف حدود الاصدار النقدي بقيمة العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية حيث انه كان في السابق محدد ب 10% من الإيرادات العادية العامة للدولة.

2.1.4. تطور أهم أدوات السياسة النقدية:

- **تطور معدل إعادة الخصم:**

يقدم الجدول الاتي التغيرات الزمنية في معدل إعادة الخصم الناتج عن السياسة النقدية المنتهجة، استجابة لتأثيرات تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية، فهي بيانات تعكس التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

الجدول 05: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2015-2020).

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل إعادة الخصم (%)	4	3.5	3.5	3.5	3.5	3

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 56 الصادرة في ديسمبر 2021، ص 19.

Banque d'Alger " situation semestrielle du marché monétaire", premier semestre 2021, second semestre 2020.

من خلال الجدول (05)، يتضح أن بنك الجزائر يعتمد بشكل أساسي على أداة معدل إعادة الخصم لإدارة السياسة النقدية، حيث نلاحظ أنه وفي ظل الأزمة النفطية لسنة 2014 حدث انخفاض كبير في حجم السيولة المصرفية، وبهدف معالجة ذلك فقد قام بنك الجزائر بتخفيض معدل إعادة الخصم من 4% سنة 2015 إلى 3.5% خلال الفترة من 2016 إلى 2019، ثم إلى 3% سنة 2020.

- **معدل الاحتياطي القانوني:**

الجدول 06: تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي القانوني (%)	12	8	4	10	10	3

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2016-2021.

ان معدل الاحتياطي القانوني متذبذب خلال الفترة 2015-2020، حيث انتقل من 12بالمائة سنة 2015 إلى 8بالمائة سنة 2016 إلى 4بالمائة سنة 2017، لمجابهة الانخفاض في السيولة المصرفية المرتبط بتدهور أسعار النفط، وبعد دخول سياسة التمويل غير التقليدي والتي دفعت السيولة المصرفية للارتفاع إذ بلغت 1380.6 مليار دج نهاية 2017، ونظرا لاستمرار بنك الجزائر في ضخ

السيولة في إطار هذه السياسة، ولتفادي خطورة التضخم الجامح على الاقتصاد الجزائر قام بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 برفع معدل الاحتياطي القانوني من 4% إلى 8% ثم إلى 10% في جوان 2018، والإبقاء على نفس المعدل خلال سنة 2019، بغية تعقيم أي فائض في السيولة خاصة مع التحسن الطفيف في أسعار النفط، وبسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة 2020 وآثار الأزمة الصحية " جائحة كورونا" قام بنك الجزائر بالعمل على احتوائها من خلال أدواته النقدية، فتم تخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى 3% لزيادة القدرة الاقراضية للبنوك التجارية.

- **تطور متغيرات الكتلة النقدية (المجمع النقدي M2)، ومقابلات الكتلة النقدية**

يظهر الجدول الاتي تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة تدهور أسعار النفط في الاسواق العالمية للفترة 2015-2020.

الجدول 07: تطور أسعار النفط، الكتلة النقدية ومقابلات الكتلة النقدية للفترة 2015-2020

السنوات	الكتلة النقدية	مقابلات الكتلة النقدية			أسعار النفط $/برميل
	المجمع النقدي M2	صافي الأصول الخارجية	قروض للاقتصاد	قروض للدولة	
2015	13704.5	15375.4	7277.2	567.5	49.50
2016	13816.3	12596.0	7909.9	2682.2	40.76
2017	14974.6	11227.4	8880.0	4691.9	52.42
2018	16636.7	9485.6	9976.3	6325.7	69.78
2019	16510.7	7598.7	10857.8	7019.9	64.20
2020	17659.6	6518.2	11182.3	9353.5	65.74

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2018 و2023.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو الكتلة النقدية سنتي 2015 و 2016 ضعيف جدا مقارنة بالفترة التي قبلها، وهذا راجع إلى الانخفاض الشديد في أسعار النفط والذي قدر ب 49.50 دولار للبرميل سنة 2015 و40.75 دولار لبرميل سنة 2016 كأدنى سعر خلال هذه الفترة، لتعود الكتلة النقدية من جديد للارتفاع خلال سنتي 2017 و2018 حيث بلغت 14974.6 مليار دج و16636.7 مليار دج على التوالي، وهذا راجع إلى انطلاق عمليات التمويل غير التقليدي وتزويد

الاقتصاد بالسيولة، وكذا بسبب التحسن الطفيف في أسعار النفط والذي وصل إلى 69.78 دولار للبرميل، أما في سنة 2019 فسجلت الكتلة النقدية تراجع بسبب التراجع المسجل في احتياطات الصرف الأجنبي لكن سرعان ما عادت للارتفاع سنة 2020.

أما صافي الأصول الخارجية فتراجع من 15375.4 مليار دج سنة 2015 إلى 6518.2 مليار دج سنة 2020، وهذا راجع إلى ارتباطها المباشر بأسعار النفط بينما نلاحظ تزايد مستمر لحجم القروض المقدمة للاقتصاد والقروض للدولة، والسبب في ذلك يعود إلى استخدام أداة التمويل غير التقليدي كما ذكرنا سابقا.

2.4. توجهات السياسة المالية خلال الفترة (2015-2020):

عرفت المالية العامة في الجزائر عسرا ماليا في هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): تطور أسعار النفط، الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة 2015-2020.

الوحدة مليار دج.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل الخام $	49.50	40.76	52.42	69.78	64.20	65.74
الإيرادات الإجمالية منها: الجباية البترولية	5103 2373.5	5110 1781.1	6183 2372.5	6826 2887.1	6602 2668.5	5641 1921.6
النفقات العامة	7656.3	7984.2	6883.2	7732.1	7741.3	6902.9

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2018، 2020، 2021

من معطيات الجدول رقم (08) أعلاه، أن هناك تحسن تدريجي لأسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 40.76 دولار سنة 2016 كأدنى سعر إلى 69.78 دولار للبرميل سنة 2018 كأعلى سعر خلال هذه الفترة، مع تسجيل تراجع سعر البرميل خلال سنتي 2019 و2020 حيث بلغ 64.20 دولار و65.74 دولار على التوالي. بلغت الإيرادات الإجمالية سنة 2015 قيمة قدرها 5103 مليار دج، ساهمت الجباية البترولية فيها بنسبة 46.51% اي بقيمة 2373.5 مليار دج، وفي سنة 2018 ارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 6826 مليار دج، منها 2887.1 مليار دج، لتنخفض سنة 2020 إلى 5641

مليار دج منها 1921.6 مليار دج جباية بترولية أي بنسبة مساهمة قدرها 34% فقط، كما عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا حيث بلغت سنة 2015 7656.3 مليار دج لتتراجع إلى 6883.2 مليار دج سنة 2017، ثم ترتفع إلى 7741.3 مليار دج سنة 2019، ثم تنخفض إلى 6902.9 مليار دج سنة 2020، كما يمكن ملاحظة أن النفقات العامة أكبر من الإيرادات الإجمالية في كل سنوات هذه الفترة(2015-2020) أي أن رصيد الميزانية سالب.

5. خاتمة:

سعينا من خلال الدراسة الى الكشف عن الاتجاهات التي اخذتها السياسة النقدية والمالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2020 من خلال المحاور السالفة الذكر، مما أمكننا من التوصل إلى عدة نتائج والتي من خلالها يمكن تقديم بعض المقترحات.

1.5. نتائج الدراسة:

- تعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية، من أهم فروع السياسة الاقتصادية العامة، نظرا لإمكانية التأثير في الأوضاع الاقتصادية من خلال الياتهما المختلفة؛
- تشير السياسة النقدية إلى كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) للتأثير على الكتلة النقدية وحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة؛
- تشير السياسة المالية إلى كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية (وزارة المالية) للتأثير على النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة؛
- يعبر تقلب أسعار النفط عن الضبابية وعدم الثقة، كما يشير مصطلح التقلب إلى الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ولفترات زمنية قد تطول وقد تقصر؛
- تعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، حيث يتأثر سعر النفط بعدة عوامل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أنه غالبا ما تحدث تقلبات أسعار النفط نتيجة لاختلال التوازن بين العرض والطلب؛
- انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية حذرة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2000-2014)، وذلك من خلال زيادة حجم الانفاق العام مع اتخاذ إجراءات لامتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم.

- اتبعت الجزائر سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية تحفيزية خلال فترة انخفاض أسعار النفط (2015-2020)، وذلك من خلال تخفيض حجم الانفاق العام مع اتخاذ إجراءات لزيادة السيولة النقدية في الاقتصاد والتي من أبرزها آلية التمويل غير التقليدي.

2.5. المقترحات:

- يجب القيام بإصلاحات عميقة للسياسة الاقتصادية العامة والسياستان النقدية والمالية على وجه الخصوص للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط؛
- وضع رؤية استشرافية اقتصادية لتنويع الاقتصاد وإيجاد مصادر تمويل بديلة تتميز بالديمومة والثبات؛
- إعادة النظر في كيفية تسيير وتوظيف الفوائض المالية، والاستفادة منها أكثر؛
- إعادة توجيه الانفاق العام ومحاولة ترشيده، والتركيز على القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي والفلاحي؛
- ان استخدام آلية التمويل غير التقليدي، قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل، لذلك يجب وضع خطة محكمة لكيفية تسديد الخزينة العمومية للأموال المقترضة من البنك المركزي باعتبارها دينا في ذمتها.

6.قائمة المراجع

- الطاهر لطرش. (2015). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الله خباية. (2013). *الاقتصاد المصرفي، النقود – البنوك التجارية – البنوك الإسلامية*. الجزائر: الدار الجامعية الجديدة.
- محمود جمام ، و عيسى جديات . (2014). سياسة تعقيم أثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي*، 171.
- Filis, G., & Chatziantoniou, I. (2014). Financial and monetary policy responses to oil price shocks: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. Rev Quant Finan Acc, 709–729.

- Jiang, Q., & Cheng, S. (2021). How the fiscal and monetary policy uncertainty of China respond to global oil price volatility: A multi-regime-on-scale approach. Resources Policy, 102-121.
- Jin, H., & Xiong, C. (2021). Fiscal stress and monetary policy stance in oil-exporting countries. Journal of International Money and Finance, 102302.
- John , B., Ayhan , K., Franziska , O., & Marc , S. (2015). Koç University-TUSIAD Economic Research Forum Working Papers 1504. The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses. Koc University-TUSIAD Economic Research Forum.
- Salih, S. A. (2023). Measuring the Impact of Oil Price Fluctuations on the Fiscal and Monetary Policies in Iraq For Period (1990-2021). TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 324-358.